S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/21129
5 February 1990

ORIGINAL : ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY

FEB 8 1990

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ موجهة إلى
الأمين العام من ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى رسالة ممثل إيران الدائم لدى الأمم المتحدة الواردة في الوثيقة S/21075 ، لي الشرف أن أبدي بأن الرسالة المذكورة تمثل كغيرها من الرسائل الإيرانية نموذجا صارخا لنهج المغالطات والتضليل الذي يمارسه المسؤولون الإيرانيون في معالجة القضايا الخاصة بالسلام ، وأن أسترعي الانتباه بوجه خاص إلى النقاط الآتية :

أولا : جريا على ما دأبت عليه الأوساط الإيرانية الرسمية والإعلامية ، يحاول الممثل الدائم الإيراني أن يصف موقف بلاده بأسلوب مضلل من خلال القول بأن إيران قد قبلت كل مقترحات الأمين العام وأن العراق قد رفضها . وقد سبق لنا أن فضحنا هذا النهج المضلل الذي يخفي وراءه موقفا مريبا ، فهو نفس النهج الذي اتبعه النظام الإيراني للتنصل من قرارات مجلس الأمن طيلة السنوات الثمان التي أصر فيها على مواصلة حربه العدوانية ، وهو النهج الذي اتبعه أيضا بعد صدور القرار ٥٩٨ للتنصل من الامتثال له طيلة عام كامل ، ثم اتبع نفس النهج بعد قبوله للقرار ٥٩٨ في ظروف معروفة من أجل التنصل من تطبيق القرار ٥٩٨ كخطة سلام وتحقيق سلام شامل ودائم بين العراق وإيران وفي المنطقة .

إن النظام الإيراني يحاول من خلال هذا النهج المضلل تبرير سلوكه المريب في الهروب من المحادثات المباشرة الحقيقية ، التي هي الأسلوب الجدي والعملي الوحيد لتحقيق السلام فضلا عن كونه ملزما بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ بين الطرفين عبر الأمين العام ، وهو الاتفاق الذي تم على أساسه وقف إطلاق النار .

فإيران لم تلتزم باتفاق ٨ آب/أغسطس مطلقا ، لأن غايتها هي تحقيق وقف إطلاق النار والانسحاب فقط وإبقاء القضايا الأخرى التي يتناولها القرار لاستخدامها في

٣٣٣٦ب(٩٠) 90-02931

إبقاء حالة اللاحرب واللاسلم والاستمرار في ابتزاز المنطقة وتهديد أمنها واستقرارها . لذلك ، فإنها تتجنب الالتزام بموقف ملموس وشامل يؤدي إلى حل القضايا الاخرى والتوصل إلى سلام شامل بين البلدين وفي المنطقة ، وهو الهدف الذي توخاه القرار ٥٩٨ .

إن الممثل الايراني ، بمحاولته المكشوفة للتخفي وراء دور الأمين العام وما يقدمه من أفكار لتسهيل مهمة السلام ، يريد إخفاء هذه الحقيقة . وهو ينسى عمدا أن إحدى المهام الرئيسية للأمين العام للأمم المتحدة هي جمع الفرقاء المتنازعين على طاولة المفاوضات وحثهم على الوصول إلى السلام . ولا شك أن سيادتكم تتذكرون أنكم قد دعوتم ، في خطابكم في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة التاسع لحركة البلدان غير المنحازة الذي انعقد في بلغراد (٤ - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) ، عند تناولكم للمشكلات الدولية ، كافة الاطراف المعنية بتلك المشكلات الى الجلوس إلى طاولة المفاوضات والسعي لحلها وفق أسلوب الحوار المباشر .

إن موقف العراق الداعي إلى ضرورة المحادثات المباشرة الحقيقية والوصول إلى فهم مشترك لاحكام القرار ٥٩٨ والاجراءات والتوقيتات الخاصة بتنفيذه والشروع بالتطبيق على أساس الصفقة الشاملة يستند إلى أسس موضوعية ، هي :

١ - أن الطرفين ملزمان بالاتفاق الذي توصلا إليه في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ تحت رعايتكم ، وأي خرق لهذا الاتفاق يعبر عن سوء النية وعدم الرغبة في تحقيق السلام .

٢ - من المعلوم أن إيران أصرت على مواصلة حربها العدوانية ضد العراق ورفضت كافة قرارات مجلس الامن بشأن إنهائها بتسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة ومشرفة للنزاع بين البلدين وأحبطت جميع المساعي باتجاه ذلك الهدف ، متسترة في ذلك بمختلف الذرائع المنافية للقانون الدولي وبسلوك نهج التعامل الانتقائي بالقدر الذي يخدم سياستها في إطالة أمد الحرب . كما أن إيران رفضت قبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) قرابة عام ، ووصفته في حينه بأوصاف مشينة ، وبررت موقفها بسلسلة من الذرائع الباطلة والمضللة التي لم تتردد في تضمينها في وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن ، هي الوثيقة S/18993 ، في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والتي ننصح ممثل إيران الدائم بالعودة لها لتجديد ذاكرته وتنظيفها من الصدأ الذي اعتراها . كما أن من المعلوم أيضا أن إيران لم توافق على القرار ٥٩٨ إلا بعد هزيمة برنامجها العسكري العدواني التوسعي . وأن البيانات التي صدرت عن المسؤولين الإيرانيين بشأن قبول القرار حفلت بالحديث عن الظروف الملجئة والاضطرار الذي لا يستطيعون الكشف عن أسبابه وعن الحزن وخيبة الأمل لذلك الاضطرار .

٣ - إن مفهوم الصفقة هو أن تكون شاملة ومتوازنة في عناصر الفقرة الواحدة من جهة وفي علاقة الفقرات المختلفة مع بعضها من جهة أخرى . ونجاح الصفقة الشاملة في التوصل إلى السلام ينبغي له من الناحية الاجرائية الاتفاق على اتباع نهج واحد لبحث عناصر الصفقة المذكورة وفق آلية اتفاق ٨ آب/أغسطس وعلى أساس أن القرار ٥٩٨ هو خطة سلام .

ولما تقدم ، لا يمكن تبرير نهج الصفقات الصغيرة أو الجزئية ، أو الحلول المرحلية ، التي يروج لها النظام الإيراني ، لأنها لا توفر أية ضمانة لإحلال السلام الشامل والدائم والعادل والمشرف للنزاع . هذا هو موقف العراق ، وهو في الواقع موقف مسؤول ومنطقي . لقد واجهت إيران هذا الموقف العراقي بأساليب المناورة والانتقاء التي تخلط بين نهجي التسلسل والصفقة لكي تكسب ما يحقق مصالحها هي ، دون أن تقر للعراق بما يحقق مصالحه .

ثانيا : تتناول الرسالة الايرانية في فقرتين المبادرة السلمية التي أعلنها السيد صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وتصفها بأوصاف مفرضة تناقض تماما نظرة المجتمع الدولي إليها الذي قيّمها تقييما عاليا واعتبرها بادرة كريمة وتعبيرا مخلصا عن الرغبة في تحقيق السلام وبناء الثقة وإقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين . وهذا دليل آخر على انعدام حسن النية لدى الجانب الإيراني ، فالمسألة الرئيسية هنا ليست خوض 'حرب دعائية' على أسس باطلة . إن الهدف الرئيسي هو التغتيش عن الوسائل الملموسة التي توصلنا إلى السلام ، وهذا ما توختته المبادرة العراقية . فاللغة التي استخدمها الممثل الإيراني تدلل بشكل قاطع على سوء النية وانعدام الشعور بالمسؤولية .

ثالثا : إنه لمن قبيل الفضيحة أن يتجرأ ممثل إيران الدائم على الحديث عن مصير أسرى الحرب والتطرق إلى مقترح حكومته ، الذي زعم كونه مقترحا "عمليا ومتوازنا" ، بشأن تزامن الانسحاب وإطلاق سراح الاسرى . إن على ممثل إيران الدائم أن يدرك أن موقف حكومته بشأن مأساة أسرى الحرب لم يعد خافيا على أحد ، فهو موقف ابتزازي وفضائحي يفضي إلى الابقاء على عشرات الالوف من الأسرى الايرانيين والعراقيين رهائن للمفاوضات السياسية ، مما يشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي الإنساني ، المتمثل في اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ ونص الفقرة (٣) من القرار ٥٩٨ التي اقتبست حرفيا نص المادة (١١٨) من الاتفاقية المذكورة وقضت بإطلاق سراح أسرى الحرب فور انتهاء الاعمال العدائية الفعلية دون إبطاء . وعلى هذا الأساس ، ينبغي أن تعالج مسألة أسرى الحرب بصورة مستقلة عن أية مسألة أخرى مما ورد النص عليه في

القرار ٥٩٨ . ولا يخفى أن اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد أعلنت في العديد من المناسبات أن الاعمال العدائية الفعلية قد انتهت منذ سريان وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وأن مسألة الاسرى لها طابعها الاتفاقي المستقل عن أي اعتبار آخر ، وأن العراق أبدى منذ ذلك التاريخ كامل الاستعداد لإجراء عملية التبادل الشامل للاسرى ولاكثر من مرة ، آخرها مبادرة السيد صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية . أما المبادرات التي يتحدث عنها ممثل إيران الدائم بشأن الاسرى ، فإنها لا تخص سوى عدد ضئيل جدا من الاسرى (٥٠ أسيرا من بين أكثر من مائة ألف ، مع العلم أن العراق أطلق سراح ٣٠ أسيرا إيرانيا بالمقابل) ، وأن العراق لم يتردد بدوره في اتخاذ مبادرات مماثلة ، مع الفارق الجوهري المتمثل في أن ما يعلنه العراق في هذا الشأن يتم تنفيذه بدون غش واحتيال في حين تلجأ السلطات الإيرانية إلى الغش والاحتيال وإلى دق طبول الدعاية متاجرة بأجساد البشر . وفي هذا الشأن ، أود أن أشير إلى الرسائل العراقية الموجهة إلى سيادتكم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ الواردة في الوثائق S/20298 و S/20478 .

وأرجو التفضل بتأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور عبد الامير الانباري
السفير
الممثل الدائم

- - - - -